الإصدار 12، يناير 2026

إشعار بالإفصاح عن المخاطر والتحذيرات

1. مقدمة

1.1. يتم تزويدك (المشار إليك فيما يلي بـ "العميل" أو "العميل المحتمل") بإشعار الكشف عن المخاطر والتحذيرات (المشار إليه فيما يلي بـ "الإشعار") وفقًا لما تقتضيه قواعد هيئة تنظيم الخدمات المالية (FSRA) فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بمعاملات البيع والشراء مع **KEY WAY MARKETS LTD**(المشار إليها فيما يلي بـ "الشركة").

1.2. يجب على جميع العملاء والعملاء المحتملين قراءة إفصاح المخاطر والتحذيرات الواردة في هذا الإشعار بعناية قبل التقدم بطلب إلى الشركة لفتح حساب تداول وقبل البدء في التداول مع الشركة.

1.3. بالموافقة على شروط وأحكام الشركة عند فتح حساب تداول مع الشركة، يقر العميل أيضًا بأنه يفهم المخاطر التي ينطوي عليها ذلك كما هو موضح في هذا الإشعار. من المهم أن يظل العميل على دراية بالمخاطر التي ينطوي عليها ذلك، وأن يكون لديه الموارد المالية الكافية لتحمل هذه المخاطر، وأن يراقب مراكزه بعناية.

1.4. تقدم الشركة خدمات استثمارية تتعلق بالأدوات المالية التالية:

- العقود المالية مقابل الفروقات ("CFDs") في الأسهم والسلع والمؤشرات وأزواج العملات (أي العملات الأجنبية) وما إلى ذلك.
- الأسهم (المشار إليها فيما يلي بـ "الأوراق المالية")
- وحدات في صناديق الاستثمار الجماعي (يشار إليها فيما يلي بـ "صناديق الاستثمار المتداولة").

1.5. لأغراض هذا الإشعار، يمكن الإشارة إلى العقود مقابل الفروقات والأوراق المالية وصناديق الاستثمار المتداولة في البورصة مجتمعة باسم "الأدوات المالية". ومع ذلك، فإن المخاطر التي قد يتعرض لها العميل تختلف باختلاف أنواع الأدوات المالية التي يستثمر فيها. نلاحظ أن الشركة تقدم فقط صناديق الاستثمار المتداولة في البورصة UCITS.

1.6. عقود الفروقات هي منتجات ذات رافعة مالية، وتنطوي على درجة عالية من المخاطر ويمكن أن تؤدي إلى خسارة كل رأس المال المستثمر. ونتيجة لذلك، قد لا تكون عقود الفروقات مناسبة لجميع الأفراد. لذلك، تود الشركة أن تشير إلى أن جميع العملاء الأفراد مسؤولون عن النظر فيما إذا كانت المنتجات التي تقدمها الشركة مناسبة لهم وما إذا كان بإمكانهم تحمل مخاطر إنفاق رأس مالهم. بالإضافة إلى ذلك، تود الشركة أن توضح أن جميع العملاء الأفراد مسؤولون عن استشارة مستشاريهم القانونيين وغيرهم من المستشارين المهنيين قبل الالتزام بأي معاملة أو توقيع أي مستند و/أو الدخول في أي ترتيب ملزم قانونًا فيما يتعلق بمنتجات الشركة.

1.7. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذا المستند لا يمكنه ولا يكشف أو يشرح جميع المخاطر والجوانب المهمة الأخرى التي ينطوي عليها التعامل في الأدوات المالية وكيفية ارتباطها بالظروف الشخصية للعميل. تم تصميم الإشعار لشرح طبيعة المخاطر التي ينطوي عليها التعامل في الأدوات المالية بشكل عام على أساس عادل وغير مضلل.

2. معلومات عن المخاطر المرتبطة بالتداول في الأوراق المالية

يعتمد سعر أو قيمة الاستثمار في الأوراق المالية وصناديق الاستثمار المتداولة في البورصة على التقلبات في الأسواق المالية. الأداء السابق ليس مؤشراً على الأداء المستقبلي. تشمل مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية مخاطر البلد، والمخاطر الناشئة عن الخصائص المحددة للأوراق المالية وصناديق الاستثمار المتداولة في البورصة، بما في ذلك موقع أو مقر المُصدر والمُكتتب، وطبيعة حقوق الشركات المرتبطة بالأوراق المالية، وما إلى ذلك.

تداول الأوراق المالية وصناديق الاستثمار المتداولة في البورصة مناسب فقط للعملاء الذين يفهمون المخاطر تمامًا، ويفضل أن يكون لديهم خبرة سابقة في التداول. إذا كنت غير متأكد، فمن المستحسن طلب مشورة مستقلة.

فيما يلي تحليل إرشادي للمخاطر:

مخاطر السيولة: تتأثر سيولة الأوراق المالية بشكل مباشر بالعرض والطلب على تلك الأوراق المالية، وبشكل غير مباشر بعوامل أخرى، بما في ذلك اضطرابات السوق أو مشكلات البنية التحتية، مثل عدم تطور أو اضطراب عملية تسوية الأوراق المالية. في ظل ظروف تداول معينة، قد يكون من الصعب أو المستحيل تصفية أو الحصول على مركز. قد يحدث هذا، على سبيل المثال، في أوقات التقلبات السريعة في الأسعار إذا ارتفع السعر أو انخفض إلى درجة أن يتم تعليق أو تقييد التداول وفقًا لقواعد البورصة ذات الصلة. إن وضع أمر وقف الخسارة لن يحد بالضرورة من خسائرك إلى المبالغ المقصودة، ولكن ظروف السوق قد تجعل من المستحيل تنفيذ مثل هذا الأمر بالسعر المنصوص عليه.

يتم تحديد سيولة صناديق الاستثمار المتداولة في البورصة (ETFs) من خلال التفاعل بين إنشاء الأسهم واستردادها، وصنع السوق، والتداول في السوق الثانوية، بما في ذلك أنشطة التداول والتحوط في الأسواق ذات الصلة. قد تنشأ اضطرابات في سيولة صناديق الاستثمار المتداولة في البورصة (ETFs) من خلال توقف التداول في الأوراق المالية الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي ظروف السوق (مثل التقلبات الشديدة) إلى زيادة تكاليف توفير السيولة. وبالتالي، زيادة فروق العرض والطلب وزيادة تكلفة خروج العملاء من السوق.

مخاطر الائتمان: مخاطر عدم قدرة مُصدر أو ضامن الأوراق المالية، عادةً لأسباب مالية، على سداد أصل و/أو فائدة المنتج أو الوفاء بالتزاماته المالية المتعلقة بالمنتج، مما يؤدي إلى خسارة للمستثمر.

مخاطر السوق: قد تؤدي تقلبات السوق إلى تغير سعر الأوراق المالية بشكل كبير من وقت استلام طلب العميل إلى وقت تنفيذ الطلب. يجب أن يدرك العملاء أن هناك مخاطر مرتبطة بتقلبات الأسواق، خاصة عند أو قرب افتتاح أو إغلاق جلسة التداول القياسية، وتشمل هذه المخاطر، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- التنفيذ بسعر يختلف بشكل جوهري عن آخر سعر تم الإبلاغ عنه وقت إدخال الأمر، وكذلك التنفيذ الجزئي أو تنفيذ أوامر كبيرة في عدة معاملات بأسعار مختلفة؛
- تأخيرات في تنفيذ أوامر الأوراق المالية التي يجب على وسيط التنفيذ لدينا إرسالها إلى البورصات و/أو الأوامر الموجهة يدويًا أو المنفذة يدويًا؛

- أسعار الافتتاح التي قد تختلف بشكل كبير عن إغلاق اليوم السابق؛
- الأسواق المقفلة (العرض يساوي الطلب) والمتقاطعة (العرض أعلى من الطلب)، مما قد يمنع تنفيذ أوامر العملاء.

قد تؤدي تقلبات السوق إلى تحرك سعر صندوق الاستثمار المتداول في البورصة (ETF) بشكل كبير من وقت استلام أمر العميل إلى وقت تنفيذ الأمر. قد تتقلب قيمة صندوق الاستثمار المتداول في البورصة (ETF) وبالتالي المحفظة التي تحتفظ بصندوق الاستثمار المتداول في البورصة (ETF) مع قيمة الأوراق المالية الأساسية. على هذا النحو، يمكن أن تكون أسعار صناديق الاستثمار المتداولة في البورصة (ETF) متقلبة. قد ينخفض السوق بشكل عام، أو قد يكون أداء صناديق الاستثمار المتداولة في البورصة (ETF) التي يختار العميل الاستثمار فيها غير مرغوب فيه. تشير الشركة إلى أن الأداء السابق لا يشير إلى الأداء المستقبلي.

تقلب الأسعار: هو أحد العوامل التي يمكن أن تؤثر على تنفيذ الأوامر. عندما يكون هناك حجم كبير من الأوامر في السوق، يمكن أن يحدث اختلال في التوازن بين الأوامر وتراكمها. وهذا يعني أن تنفيذ الأوامر المعلقة يستغرق وقتًا أطول. عادةً ما تحدث هذه التأخيرات بسبب عوامل مختلفة:

- عدد وحجم الأوامر المطلوب معالجتها؛
- السرعة التي يتم بها توفير الأسعار الحالية (أو معلومات آخر عملية بيع) إلى وسيط التنفيذ وشركات الوساطة الأخرى؛ و
- قيود سعة النظام المطبقة على البورصة المعنية، وكذلك على وسيط التنفيذ وشركات الوساطة الأخرى.

مخاطر العملة: عندما تكون الأوراق المالية التي يختار العميل تداولها مقومة بعملات أخرى غير العملة الافتراضية لحساب العميل (مثل الدولار الأمريكي)، فإن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية قد تؤثر على الأرباح والخسائر المحتملة للعميل.

المخاطر التشغيلية: يمكن أن تؤثر المخاطر التشغيلية، مثل أعطال أو خلل في الأنظمة والضوابط الأساسية، بما في ذلك أنظمة تكنولوجيا المعلومات، على تداولات العميل .

مخاطر الأعمال: المخاطر المتعلقة بأداء الأعمال للكيانات التي يختار العميل الاستثمار فيها من خلال تداول أوراق مالية معينة، والتي تشمل سوء إدارة أعمال هذه الكيانات؛ وتجدر الإشارة إلى أن قرارات الشركات التي تؤثر على موظفي الشركة ومنظمتها وعملياتها وغيرها يمكن أن يكون لها تأثير خطير على قيمة استثمار العميل.

حقوق التصويت: قد لا يتمتع العملاء بحقوق التصويت على أي من الأوراق المالية التي يستثمرون فيها (بما في ذلك حقوق التصويت فيما يتعلق بالإجراءات المؤسسية مثل عروض العطاءات وعروض الحقوق وما إلى ذلك). علاوة على ذلك، قد لا تتاح للعميل فرصة ممارسة أي حقوق تصويت مرتبطة بالأوراق المالية التي يستثمر فيها.

الأرباح :لا يوجد ضمان لدفع الأرباح من قبل الشركة. علاوة على ذلك، في حالة الأرباح السهمية (أي الأرباح المدفوعة في شكل أسهم بدلاً من النقد)، قد يتم استلام الأرباح إما في شكل أسهم أو في شكل نقد يعادل قيمة عدد الأسهم التي يحق للعميل الحصول عليها. بالإضافة إلى ذلك، قد تخضع الأوراق المالية للعملاء لإجراءات مؤسسية مثل تقسيم الأسهم.

3. معلومات عن المخاطر المرتبطة حصريًا بالتداول في صناديق الاستثمار المتداولة

مخاطر المؤشر: صناديق الاستثمار المتداولة في البورصة مصممة لتتوافق مع مؤشر ما وعادة ما تكون استثمارات سلبية. نظرًا لأن صناديق الاستثمار المتداولة في البورصة لا تدار بشكل نشط، فإنها لن تبيع منتجًا أساسيًا إذا كان مُصدر المنتج الأساسي يعاني من مشاكل مالية، ما لم يتم إزالة المنتج المذكور من المؤشر. وهذا يعني أن سعر صندوق الاستثمار المتداول في البورصة سيتحرك وفقًا للمؤشر. وبالتالي، فإن أداء استثمار صندوق الاستثمار المتداول في البورصة يعتمد على أداء المؤشر.

مخاطر الطرف المقابل: لا تحتفظ صناديق الاستثمار المتداولة في البورصة دائمًا بالأصول المادية. إذا فشل المزود، ستخسر صناديق الاستثمار المتداولة في البورصة جزءًا من الأموال التي استثمرتها أو كلها. كما أن صناديق الاستثمار المتداولة في البورصة المادية التي تقرض الأوراق المالية من محافظها الاستثمارية تعرض مستثمريها لمخاطر الطرف المقابل. في هذه الحالة، قد يتكبد المستثمرون خسائر إذا تخلف المقترض عن الوفاء بالتزاماته.

مخاطر أخطاء التتبع: تمثل أخطاء التتبع الفرق بين أداء أو عائد محفظة صندوق الاستثمار المتداول في البورصة والمؤشر الأساسي. تحدث أخطاء التتبع لعدة أسباب. السبب الرئيسي هو أن صندوق الاستثمار المتداول في البورصة يتحمل نفقات لا يتحملها المؤشر، لأنه يتكبد تكاليف عند شراء وبيع الأوراق المالية. يمكن أن تؤدي وتيرة هذه المعاملات، مثل عدد المرات التي يعيد فيها صندوق الاستثمار المتداول في البورصة موازنة محفظته، إلى زيادة التكاليف التي تزيد من أخطاء التتبع وتقلل من أداء صندوق الاستثمار المتداول في البورصة.

تشير الشركة إلى أن القائمة أعلاه ليست شاملة، ولكنها تحتوي على بعض المخاطر الرئيسية التي قد يتعرض لها العملاء.

4. معلومات عن المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية المعقدة خارج البورصة (OTC)

يمكن أن يعرض تداول العقود مقابل الفروقات رأس مال العميل للخطر، حيث يتم تصنيف العقود مقابل الفروقات على أنها أدوات مالية معقدة عالية المخاطر، وقد يخسر العملاء أكثر من رأس المال/الهامش المستخدم لفتح مركز واحد، وقد تمتد هذه الخسائر إلى خسارة كامل المبلغ المودع لدى الشركة بما في ذلك أي أرباح لم يتم استردادها. يخسر معظم العملاء الأفراد الذين يتداولون في المشتقات خارج البورصة أموالهم.

تخضع قرارات الاستثمار التي يتخذها العملاء لمخاطر مختلفة تتعلق بالأسواق والعملات والاقتصاد والسياسة والأعمال وغيرها، وقد لا تكون مربحة بالضرورة.

يقر العميل ويقبل دون أي تحفظ أنه، بغض النظر عن أي معلومات عامة قد تكون قدمتها الشركة، فإن قيمة أي استثمار في الأدوات المالية قد تتقلب صعودًا أو هبوطًا. يقر العميل ويقبل دون أي تحفظ بوجود مخاطر كبيرة تتعلق بتكبد خسائر وأضرار نتيجة شراء أو بيع أي أداة مالية، ويقر باستعداده لتحمل هذه المخاطر.

فيما يلي ملخص للمخاطر الرئيسية والجوانب المهمة الأخرى لتداول العقود مقابل الفروقات:

1. تداول العقود مقابل الفروقات هو تداول مضارب للغاية وينطوي على مخاطر عالية، ولا يناسب جميع أفراد الجمهور العام، بل يناسب فقط المستثمرين الذين:
   I. يفهمون المخاطر الاقتصادية والقانونية وغيرها من المخاطر التي ينطوي عليها التداول ويقبلون بتحملها؛
   II. يأخذون في الاعتبار ظروفهم المالية الشخصية ومواردهم المالية ونمط حياتهم والتزاماتهم، ويكونون قادرين مالياً على تحمل خسارة استثماراتهم بالكامل؛
   III. لديهم المعرفة اللازمة لفهم تداول العقود مقابل الفروقات والأصول والأسواق الأساسية.
2. لن تقدم الشركة للعميل أي نصيحة تتعلق بعقود الفروقات والأصول والأسواق الأساسية أو تقدم توصيات استثمارية، بما في ذلك الحالات التي يطلب فيها العميل مثل هذه النصيحة و/أو التوصية. ومع ذلك، يجوز للشركة أن تزود العميل بمعلومات وأدوات أنتجتها أطراف ثالثة "كما هي" (أي أن الشركة لا توافق على هذه المعلومات و/أو الأدوات أو تصادق عليها أو تؤثر عليها)، والتي قد تكون مؤشراً على اتجاهات التداول أو فرص التداول. يقبل العميل ويفهم أن اتخاذ أي إجراءات بناءً على المعلومات و/أو الأدوات المقدمة من أطراف ثالثة قد يؤدي إلى خسائر و/أو انخفاض عام في قيمة أصول العميل. لا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن أي خسائر ناتجة عن الإجراءات التي يتخذها العميل بناءً على المعلومات و/أو الأدوات التي تنتجها أطراف ثالثة.
3. العقود مقابل الفروقات هي أدوات مالية مشتقة تستمد قيمتها من أسعار الأصول/الأسواق الأساسية التي تشير إليها (على سبيل المثال العملات ومؤشرات الأسهم والأسهم والمعادن ومؤشرات العقود الآجلة والعقود الآجلة وما إلى ذلك). لذلك، من المهم أن يفهم العميل المخاطر المرتبطة بالتداول في الأصل/السوق الأساسي ذي الصلة لأن التقلبات في سعر الأصل/السوق الأساسي ستؤثر على ربحية تداوله. لمزيد من المعلومات حول سياسة التسعير الخاصة بالشركة، يرجى الرجوع إلى سياسة تنفيذ الأوامر الخاصة بالشركة.
4. المعلومات المتعلقة بالأداء السابق لعقود الفروقات والأصول والأسواق الأساسية لا تضمن أداءها الحالي و/أو المستقبلي. لا يشكل استخدام البيانات التاريخية توقعات ملزمة أو آمنة فيما يتعلق بالأداء المستقبلي المقابل لعقود الفروقات التي تشير إليها المعلومات المذكورة.
5. **التقلب:**

تتداول بعض الأدوات المالية ضمن نطاقات واسعة خلال اليوم مع تحركات أسعار متقلبة. لذلك، يجب على العميل أن يأخذ في الاعتبار بعناية أن هناك مخاطر عالية للخسائر. يتم اشتقاق سعر الأداة المالية من سعر الأصل الأساسي الذي تشير إليه الأدوات المالية. يمكن أن تكون الأدوات المالية والأسواق الأساسية ذات الصلة

شديدة التقلب. قد تتقلب أسعار الأدوات المالية والأصول الأساسية بسرعة وعلى نطاقات واسعة وقد تعكس أحداثًا أو تغييرات غير متوقعة في الظروف، لا يمكن للعميل أو الشركة التحكم في أي منها. في ظل ظروف سوقية معينة، قد يكون من المستحيل تنفيذ أمر العميل بالأسعار المعلنة، مما يؤدي إلى خسائر. ستتأثر أسعار الأدوات المالية والأصول الأساسية، وتغير علاقات العرض والطلب، والبرامج والسياسات الحكومية والزراعية والتجارية، والأحداث السياسية والاقتصادية الوطنية والدولية، والخصائص النفسية السائدة في السوق ذات الصلة.

6. **السيولة:**

يشير خطر السيولة إلى القدرة على تسييل الأصول بسهولة دون التعرض لانخفاض كبير في أسعارها. يقبل العميل ويقر بأن الأدوات الأساسية لبعض منتجات المشتقات التي تقدمها الشركة قد تكون غير سائلة بطبيعتها أو تواجه أحيانًا ضغوطًا مستمرة على السيولة بسبب ظروف السوق المعاكسة. قد تظهر الأصول الأساسية غير السائلة مستويات عالية من التقلب في أسعارها وبالتالي درجة أعلى من المخاطر، مما يؤدي عادةً إلى فجوات أكبر في أسعار العرض والطلب للأداة الأساسية مما هو سائد في ظروف السوق السائلة. قد تنعكس هذه الفجوات الكبيرة على أسعار المنتج المشتق الذي تقدمه الشركة.

7. **المعاملات خارج البورصة في الأدوات المالية المشتقة:**

العقود مقابل الفروقات التي تقدمها الشركة هي معاملات خارج البورصة (أي خارج السوق). يتم تحديد شروط التداول من قبلنا (وفقًا لشروط التداول التي نتلقاها من مزودي السيولة لدينا)، مع مراعاة أي التزامات علينا بتوفير أفضل تنفيذ، والتصرف بشكل معقول ووفقًا لاتفاقية العميل وسياسة تنفيذ الأوامر الخاصة بنا. كل صفقة CFD يفتحها العميل من خلال منصة التداول الخاصة بنا تؤدي إلى إدخال أمر مع الشركة؛ ولا يمكن إغلاق هذه الأوامر إلا مع الشركة ولا يمكن نقلها إلى أي شخص آخر.

في حين أن بعض الأسواق خارج البورصة تتمتع بسيولة عالية، فإن المعاملات في المشتقات خارج البورصة أو غير القابلة للتحويل قد تنطوي على مخاطر أكبر من الاستثمار في المشتقات داخل البورصة لأنه لا يوجد سوق بورصة لإغلاق مركز مفتوح. قد يكون من المستحيل تصفية مركز قائم، أو تقييم قيمة المركز الناشئ عن معاملة خارج البورصة، أو تقييم التعرض للمخاطر. لا يلزم تحديد الأسعار، وحتى في حالة تحديدها، فإنها ستكون محددة من قبل المتعاملين في هذه الأدوات، وبالتالي قد يكون من الصعب تحديد السعر العادل.

تستخدم الشركة نظام تداول عبر الإنترنت للمعاملات في العقود مقابل الفروقات التي لا تندرج تحت تعريف السوق المنظمة أو منشأة التداول المتعددة الأطراف، وبالتالي لا تتمتع بنفس الحماية.

8. **لا توجد حماية من غرفة المقاصة:**

لا تخضع المعاملات في الأدوات المالية التي تقدمها الشركة حاليًا لمتطلبات/التزامات البورصة أو غرفة المقاصة.

9. **لا توجد تسليم:**

من المفهوم أن العميل ليس له أي حقوق أو التزامات فيما يتعلق بالأصول/الأدوات المتعلقة بعقود الفروقات التي يتداولها. لا يوجد تسليم للأصل الأساسي ويتم تسوية جميع عقود الفروقات نقدًا.

10. **تعليق التداول:**

في ظل ظروف تداول معينة، قد يكون من الصعب أو المستحيل تصفية مركز ما. قد يحدث هذا، على سبيل المثال، في أوقات التقلبات السريعة في الأسعار إذا ارتفع السعر أو انخفض في جلسة تداول واحدة إلى درجة أن

يتم تعليق التداول أو تقييده بموجب قواعد البورصة ذات الصلة. إن وضع أمر إيقاف الخسارة لن يحد بالضرورة من خسائر العميل إلى المبالغ المقصودة، لأن ظروف السوق قد تجعل من المستحيل تنفيذ مثل هذا الأمر بالسعر المنصوص عليه. بالإضافة إلى ذلك، في ظل ظروف سوقية معينة، قد يكون تنفيذ أمر وقف الخسارة أسوأ من السعر المحدد وقد تكون الخسائر المحققة أكبر من المتوقع.

11. **الانزلاق:**

الانزلاق هو الفرق بين السعر المتوقع لمعاملة في عقد فروقات أو السعر الذي يتم تنفيذ المعاملة به فعليًا. غالبًا ما يحدث الانزلاق خلال فترات التقلب العالي (على سبيل المثال بسبب الأحداث الإخبارية) مما يجعل من المستحيل تنفيذ أمر بسعر معين، وأيضًا عند تنفيذ أوامر كبيرة عندما لا يكون هناك اهتمام كافٍ بمستوى السعر المطلوب للحفاظ على السعر المتوقع للتداول. هناك خطر حدوث انزلاق عند تقديم أمر إلينا.

12. **الرافعة المالية والترويج:**

من أجل تقديم أمر CFD، يتعين على العميل الحفاظ على هامش. عادةً ما يكون الهامش نسبة متواضعة نسبيًا من القيمة الإجمالية للعقد. هذا يعني أن العميل سيتداول باستخدام "الرافعة المالية" أو "التروس". وهذا يعني أن حركة السوق الصغيرة نسبيًا يمكن أن تؤدي إلى حركة أكبر نسبيًا في قيمة مركز العميل، ويمكن أن يعمل ذلك ضد العميل أو لصالحه.

في جميع الأوقات التي يفتح فيها العميل صفقات، يجب عليه الحفاظ على رأس مال كافٍ، مع مراعاة جميع الأرباح والخسائر الجارية، للوفاء بمتطلبات الهامش. إذا تحرك السوق ضد مركز العميل و/أو زادت متطلبات الهامش، فقد يُطلب من العميل إيداع أموال إضافية في غضون مهلة قصيرة للحفاظ على مركزه. قد يؤدي عدم الامتثال لطلب إيداع أموال إضافية إلى إغلاق مركزه (مراكزه) من قبل الشركة نيابة عنه.

من المهم أن تراقب مراكزك عن كثب لأن تأثير الرافعة المالية وسرعة التمويل يؤثران على حدوث الأرباح أو الخسائر. تقع على عاتقك مسؤولية مراقبة تداولاتك، ويجب أن تكون دائمًا في وضع يسمح لك بذلك أثناء فتح التداولات.

13. **الهامش:**

يقر العميل ويقبل أنه، بغض النظر عن أي معلومات قد تقدمها الشركة، فإن قيمة العقود مقابل الفروقات قد تتقلب صعودًا أو هبوطًا، بل ومن المحتمل أن يفقد الاستثمار قيمته بالكامل. ويرجع ذلك إلى نظام الهامش المطبق على مثل هذه الصفقات، والذي يتضمن عمومًا إيداعًا أو هامشًا متواضعًا نسبيًا من حيث القيمة الإجمالية للعقد، بحيث أن أي حركة صغيرة نسبيًا في السوق الأساسي يمكن أن يكون لها تأثير كبير غير متناسب على تداول العميل. إذا كانت حركة السوق الأساسية في صالح العميل، فقد يحقق العميل ربحًا جيدًا، ولكن حركة سوقية معاكسة صغيرة بنفس القدر قد تؤدي إلى خسارة إيداع العميل بالكامل. وتجدر الإشارة إلى أن الخسائر يمكن أن تتراكم خلال فترة زمنية قصيرة.

قد تقوم الشركة بتغيير متطلبات الهامش الخاصة بها، وفقًا لأحكام اتفاقية العميل الموجودة على موقع الشركة الإلكتروني في قسم الشروط والأحكام.

14. **معاملات الاستثمار ذات الالتزامات الطارئة:**

الالتزامات الطارئة هي التزامات محتملة قد يتحملها العميل اعتمادًا على نتيجة حدث خارج عن سيطرة و/أو توقعات أي شخص. على سبيل المثال، في حالة تعرض العميل لخسائر تجاوزت رصيده لدى الشركة (أي أصبح

رصيد حسابه سالبًا) بسبب التقلبات الشديدة في الأداة الأساسية، يحق للشركة اتخاذ إجراءات قانونية لاسترداد المبلغ المفقود.

15. أوامر أو استراتيجيات الحد من المخاطر

تتيح الشركة أوامر معينة (مثل أوامر "وقف الخسارة"، حيثما يسمح القانون المحلي بذلك، أو أوامر "وقف الحد")، والتي تهدف إلى الحد من الخسائر إلى مبالغ معينة. قد لا تكون هذه الأوامر كافية نظرًا لأن ظروف السوق تجعل من المستحيل تنفيذها، على سبيل المثال بسبب عدم سيولة السوق. نحن نسعى إلى التعامل مع هذه الأوامر بإنصاف وسرعة، ولكن الوقت المستغرق لتنفيذ الأمر والمستوى الذي يتم عنده تنفيذ الأمر يعتمدان على السوق الأساسي. في الأسواق سريعة الحركة، قد لا يتوفر سعر لمستوى أمرك، أو قد يتحرك السوق بسرعة وبشكل كبير بعيدًا عن مستوى الإيقاف قبل أن نقوم بتنفيذه.

قد تكون الاستراتيجيات التي تستخدم مجموعات من المراكز، مثل مراكز "السبريد" و"الستراديل"، محفوفة بالمخاطر مثل اتخاذ مراكز "طويلة" أو "قصيرة" بسيطة. لذلك، لا يمكن لأوامر وقف الخسارة ووقف الحد أن تضمن حد الخسارة.

16. قيم المقايضة

إذا احتفظ العميل بأي مراكز لليلة واحدة، فسيتم تطبيق رسوم المبادلة المعمول بها. يتم ذكر قيم المبادلة بوضوح على موقع الشركة ومنصتها ويقبلها العميل أثناء عملية تسجيل الحساب كما هو موضح في اتفاقية الشركة.

يعتمد سعر المبادلة بشكل أساسي على مستوى أسعار الفائدة بالإضافة إلى رسوم الشركة لفتح مركز خلال الليل. تتمتع الشركة بسلطة تقديرية لتغيير مستوى سعر المبادلة على كل عقد فروقات في أي وقت، ويقر العميل بأنه سيتم إخطاره بذلك عبر مواقع الشركة الإلكترونية. يقر العميل أيضًا بأنه مسؤول عن مراجعة مواصفات عقود الفروقات الموجودة على مواقع الشركة الإلكترونية للتعرف على أحدث مستويات قيمة المبادلة قبل تقديم أي أمر إلى الشركة.

5. المخاطر المرتبطة بالتداول بالنسخ

تفخر الشركة بتزويد عملائها بالقدرة على التفاعل ومتابعة ونسخ المتداولين الآخرين باستخدام المعلومات و/أو ميزات التداول الاجتماعي المتوفرة و/أو المتاحة على منصة التداول الخاصة بها. ومع ذلك، تشير الشركة إلى أن التداول الاجتماعي يرتبط بمخاطر مختلفة يجب على جميع العملاء والعملاء المحتملين قراءتها والنظر فيها قبل الانخراط في التداول الاجتماعي. يقدم إشعار الشركة وصفًا عامًا للمخاطر المرتبطة بالتداول الاجتماعي. **لا يشرح هذا المستند جميع المخاطر التي ينطوي عليها التداول الاجتماعي أو كيفية ارتباط هذه المخاطر بالظروف الشخصية لكل عميل.**

التداول الاجتماعي هو تنفيذ تداول آلي، حيث يتم فتح الصفقات وإغلاقها على حساب العميل دون تدخل يدوي منه. قرار نسخ متداول أو متداولين معينين و/أو اتباع استراتيجية معينة هو قرار العميل. قبل اتخاذ مثل هذه القرارات، يجب على العملاء النظر في وضعهم المالي بالكامل بما في ذلك الالتزامات المالية وفهم أن استخدام التداول الاجتماعي هو أمر مضارب للغاية وبالتالي قد يؤدي إلى خسائر كبيرة تتجاوز المبلغ المستخدم لنسخ متداول أو متداولين.

تقدم الشركة التداول الاجتماعي لأغراض إعلامية فقط، ولا تقدم أي مشورة استثمارية أو مالية في هذا الصدد. **إذا اتخذ العملاء قرارات استثمارية بالاعتماد على المعلومات المتاحة على مواقع الويب ومنصة الشركة أو نتيجة لاستخدام ميزات التداول الاجتماعي، فإنهم يفعلون ذلك على مسؤوليتهم الخاصة ولن تكون الشركة مسؤولة عن أي خسائر قد تتكبدونها.**

يجب على العملاء عدم اتخاذ أي قرار استثماري دون إجراء أبحاثهم الخاصة أولاً. يتحمل العملاء وحدهم المسؤولية الحصرية عن تحديد ما إذا كان أي استثمار أو استراتيجية تداول اجتماعي أو أي منتج أو خدمة أخرى مناسبة أو ملائمة لهم بناءً على أهدافهم الاستثمارية ووضعهم الشخصي والمالي.

يتم نسخ مراكز المتداول المنسوخ (فيما يتعلق بأي من الأدوات المالية التي تقدمها الشركة) على النحو التالي:

- مبلغ ثابت يساوي الأقل؛ أو
- المبالغ النسبية للصفقة المنسوخة.

تحتفظ هذه المراكز بنفس الرافعة المالية ووقف الخسارة وجني الأرباح، إلى أقصى حد ممكن. لا يجوز فتح صفقات أقل من الحد الأدنى لمبلغ التداول. سيتم تعديل و/أو إغلاق جميع هذه المراكز تلقائيًا عند تعديلها/إغلاقها من قبل المتداول الرئيسي، لأي سبب كان، دون تقديم أي إشعار آخر ودون أي إجراء من جانبك. يجب أن يكون العملاء قادرين ومستعدين لتحمل خسارة كامل الاستثمار الذي قاموا به في مثل هذه الصفقة المنسوخة. يتحمل العملاء المسؤولية الكاملة عن أي خسائر قد يتكبدونها بسبب التنفيذ التلقائي للتعليمات الناتجة عن استخدام ميزة التداول الاجتماعي.

إذا قام العملاء بوضع أوامر إضافية في حساباتهم أو قاموا بتعديل أو إلغاء أمر تم إنشاؤه بواسطة التداول الاجتماعي، فقد يحققون نتيجة مختلفة جوهريًا عن المستخدم الذي قاموا بنسخه.

بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي الانسحاب من الصفقة المنسوخة إلى نتيجة مختلفة جوهريًا عن المستخدم الذي قاموا بنسخه، حيث قد يؤثر ذلك على نسبة التداول الاجتماعي والهامش الحر.

لا تشير أي أداء سابق لمتداولي المنصة أو إحصائيات أو أي معلومات أخرى تتعلق بمتداولي المنصة تظهر على مواقعنا الإلكترونية وتطبيقاتنا إلى النتائج المستقبلية ويجب اعتبارها افتراضية كما هو موضح بشكل أكثر تفصيلاً أدناه. **من المهم أن يفهم العملاء أن المعلومات الإحصائية والأداء التاريخي لا يضمنان الأداء المستقبلي.** لا تقدم الشركة أي تعهد أو ضمان بأن أي متداولين على المنصة سيحققون أو من المحتمل أن يحققوا أرباحًا أو خسائر في المستقبل. عند مراجعة المحتوى والمحفظة ومعلومات الأداء المالي لمتداولي منصة أخرى، يجب على العملاء ألا يفترضوا أن متداولي المنصة غير متحيزين أو مستقلين أو مؤهلين لتقديم معلومات مالية. لا تضمن الشركة أي أمر بما في ذلك وضع أوامر الإيقاف مثل وقف الخسارة. وبناءً على ذلك، وبغض النظر عن تعيين الدخول أو الإغلاق، لا تضمن الشركة أن يتم تنفيذ الصفقة بسعر الأمر/نسبة وقف الخسارة، وقد تخسر أكثر من المبلغ الأصلي المستخدم لنسخ الصفقة.

لا تشير أي أداء سابق لمتداولي المنصة أو إحصاءات أو أي معلومات أخرى تتعلق بمتداولي المنصة تظهر على مواقعنا الإلكترونية وتطبيقاتنا إلى النتائج المستقبلية. ستختلف النسبة المئوية الفعلية للأرباح والخسائر التي يتكبدها متداولو المنصة اعتمادًا على العديد من العوامل، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أرصدة الحسابات الأولية (الإيداعات والسحوبات) وإعدادات الحساب.

لا تهدف المعلومات و/أو ميزة التداول الاجتماعي المقدمة و/أو المتاحة على موقعنا الإلكتروني و/أو منصتنا بأي حال من الأحوال إلى تقديم أي مشورة استثمارية أو ضريبية أو مالية أخرى من أي نوع، ولا ينبغي تفسيرها على أنها تقدم مثل

هذه المشورة. عند الدخول في أوامر بناءً على محتوى الموقع الإلكتروني و/أو اختيار نسخ متداولين معينين، فإن مثل هذه القرارات والمعاملات وأي عواقب تنجم عنها تقع على عاتق العميل وحده.

لا تقدم الشركة نصائح استثمارية بشكل مباشر أو غير مباشر أو ضمني أو بأي شكل من الأشكال من خلال إتاحة هذه المعلومات و/أو الميزات لكل عميل. يجب على جميع العملاء استخدام أي معلومات يتم جمعها من المنصة و/أو استخدام التداول بالنسخ فقط كنقطة انطلاق لبحوثهم المستقلة واتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

6. الرسوم والضرائب

6.1. يخضع تقديم الخدمات من قبل الشركة للعميل لرسوم ورسوم؛ يتوفر مزيد من المعلومات على موقع الشركة على الإنترنت. قبل أن يبدأ العميل في التداول أو قبول أي خدمات من الشركة، يجب عليه الحصول على تفاصيل جميع الرسوم والعمولات والضرائب التي سيكون العميل مسؤولاً عنها. تقع على عاتق العميل مسؤولية التحقق من أي تغييرات في الرسوم.

6.2. يجوز للشركة تغيير رسومها في أي وقت، وفقًا لأحكام اتفاقية العميل الموجودة على موقع الشركة الإلكتروني.

6.3. هناك خطر أن تكون أو تصبح تداولات العميل في أي أدوات مالية خاضعة للضريبة و/أو أي رسوم أخرى، على سبيل المثال بسبب تغييرات في التشريعات أو ظروفه الشخصية. لا تضمن الشركة عدم دفع أي ضرائب و/أو أي رسوم طوابع أخرى. لا تقدم الشركة مشورة ضريبية وتوصي العميل بالاستعانة بمشورة خبير ضرائب مختص إذا كان لدى العميل أي أسئلة.

6.4. يتحمل العميل مسؤولية أي ضرائب و/أو أي رسوم أخرى قد تترتب على تداولاته.

6.5. يُشار إلى أن الضرائب قابلة للتغيير دون إشعار مسبق.

6.6. إذا كان ذلك مطلوبًا بموجب القانون المعمول به، ستقوم الشركة بخصم المبالغ التي تطلبها السلطات الضريبية من أي مدفوعات مستحقة للعميل من المصدر وفقًا للقانون المعمول به.

6.7. من الممكن أن تنشأ تكاليف أخرى، بما في ذلك الضرائب، تتعلق بمعاملات العملاء في الأدوات المالية التي يتم إجراؤها على منصة التداول، والتي يكون العميل مسؤولاً عنها ولا يتم دفعها من خلالنا ولا تفرضها الشركة. على الرغم من أن العميل هو المسؤول الوحيد والمسؤولية الكاملة عن حساب الضرائب المستحقة ودون الانتقاص من ذلك، يوافق العميل على أن الشركة قد تخصم الضرائب، كما قد يقتضي القانون المعمول به، فيما يتعلق بنشاطه التجاري على منصة التداول. يدرك العميل أن الشركة لها الحق في المقاصة مقابل أي مبالغ في حساب التداول الخاص بالعميل فيما يتعلق بخصومات الضرائب هذه.

6.8. تجدر الإشارة إلى أن أسعار الشركة فيما يتعلق بتداول العقود مقابل الفروقات يتم تحديدها/تسعيرها وفقًا لسياسة تنفيذ الأوامر الخاصة بالشركة والمتاحة على موقع الشركة الإلكتروني. تجدر الإشارة إلى أن أسعار الشركة قد تختلف عن الأسعار المعلنة في أي مكان آخر. تعكس الأسعار المعروضة على منصة التداول الخاصة بالشركة آخر سعر متاح معروف في الوقت الحالي، قبل تقديم أي أمر، ومع ذلك، قد يختلف سعر التنفيذ الفعلي للأمر، وفقًا لسياسة تنفيذ الأوامر الخاصة بالشركة واتفاقية العميل. وبالتالي، فإن السعر الذي يتلقاه العميل عند فتح أو إغلاق مركز ما قد لا يتوافق مباشرة مع مستويات السوق في الوقت الفعلي عند بيع العقود مقابل الفروقات أو يعكس أسعار الوسطاء/المزودين الخارجيين.

6.9. جميع الأسعار التي تقتبسها الشركة فيما يتعلق بالأوراق المالية وصناديق الاستثمار المتداولة في البورصة (ETFs) مقدمة من Naga Markets Europe Ltd وهي مؤشر على سعر السوق الذي سيتم عنده تنفيذ أوامر العملاء. ستتلقى الشركة أوامر العملاء بشأن الأوراق المالية وصناديق الاستثمار المتداولة في البورصة (ETFs) وستحولها للتنفيذ إلى وسيط تنفيذ تابع لجهة خارجية، EXT Ltd. وبالتالي، يتحمل العميل مخاطر أن يختلف السعر الذي يتم عنده تنفيذ أمره بشأن ورقة مالية/صندوق استثمار متداول في البورصة (ETF) بشكل كبير عن السعر المطلوب/المتوقع الذي تقتبسه الشركة.

6.10. علاوة على ذلك، قد تؤدي التغييرات التنظيمية إلى تعديلات غير متوقعة وجوهرية في الأسعار قد تؤثر على الأرباح أو الخسائر المحتملة للعميل. قد ينطبق هذا على بعض الولايات القضائية أكثر من غيرها، وقد يؤثر على استثمار العميل في بعض الأوراق المالية أكثر من غيرها.

7. مخاطر الأطراف الثالثة

7.1. من المفهوم أن الشركة ستقوم على الفور بوضع أي أموال تتلقاها من العملاء في حساب واحد أو أكثر من الحسابات المنفصلة (يشار إليها باسم "حسابات العملاء") لدى مؤسسات مالية موثوقة مثل مؤسسات الائتمان أو البنوك. على الرغم من أن الشركة ستبذل العناية والاجتهاد اللازمين في اختيار المؤسسة المالية وفقًا للوائح المعمول بها، فمن المفهوم أن هناك ظروفًا خارجة عن سيطرة الشركة، وبالتالي لا تتحمل الشركة أي مسؤولية أو التزام عن أي خسائر يتكبدها العميل نتيجة لإفلاس أو أي إجراءات مماثلة أخرى أو فشل المؤسسة المالية التي سيتم الاحتفاظ بأموال العميل فيها.

7.2. قد تحتفظ المؤسسة المالية التي ستحول إليها الشركة أموال العميل (وفقًا للفقرة 6.1) بهذه الأموال في حساب جامع. وبالتالي، في حالة إفلاس أو أي إجراءات مماثلة أخرى تتعلق بتلك المؤسسة المالية، قد يكون للشركة فقط مطالبة غير مضمونة ضد المؤسسة المالية نيابة عن العميل، وسيكون العميل معرضًا لخطر عدم كفاية الأموال التي تتلقاها الشركة من المؤسسة المالية لتلبية مطالبات العميل.

7.3. تقوم الشركة بتقديم أوامر التنفيذ إلى جهة تنفيذ خارجية، أي أن الشركة ليست جهة التنفيذ لأوامر العميل. تقوم الشركة بنقل أوامر العميل أو الترتيب لتنفيذها مع جهة خارجية (جهات خارجية) تعرف باسم عملية التمرير المباشر (STP والموضحة في سياسة "تنفيذ الأوامر"). في حالة نقص السيولة لدى مزود السيولة بعد نجاح أمر العميل، لن تكون الشركة في وضع يسمح لها بتسوية المعاملة للعميل (أي دفع الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع للعميل).

7.4. فيما يتعلق بتداول الأوراق المالية وصناديق الاستثمار المتداولة في البورصة (ETFs)، يتم شراؤها وحفظها من قبل الشركة في حساب باسم الشركة، نيابة عن العميل.

7.5. سيتم تجميع الأوراق المالية وصناديق الاستثمار المتداولة في البورصة الخاصة بالعملاء مع الأوراق المالية وصناديق الاستثمار المتداولة في البورصة الخاصة بالعملاء الآخرين في الحساب باسم الشركة، مع وسيط التنفيذ التابع لطرف ثالث. قد لا يكون من الممكن فصل الأوراق المالية وصناديق الاستثمار المتداولة في البورصة الخاصة بأحد العملاء عن تلك الخاصة بالعملاء الآخرين. وبالتالي، في حالة وقوع حدث مؤسسي يؤدي إلى تغييرات في واحد أو أكثر من الأدوات المالية (مثل توحيد الأسهم، وتقسيم الأسهم، وإعادة التنظيم، والاندماج، وعروض الاستحواذ (وما شابه ذلك)، تغييرات في الأسماء وإعادة التسمية، توزيعات الأرباح، الإعسار، شطب الأسهم من البورصة وتغييرات في القوانين أو اللوائح المعمول بها)، ستبذل الشركة جهودًا معقولة لإجراء التعديلات اللازمة في حسابات العملاء بطريقة عادلة ومتوافقة مع ممارسات السوق. ومع ذلك، قد يُطلب من الشركة إغلاق المراكز المفتوحة المتأثرة بحدث مؤسسي. عندما تؤثر الأحداث المؤسسية (مثل عمليات الاسترداد الجزئي) على بعض الاستثمارات الموجودة في الحساب باسم

الشركة وليس جميعها، يجوز للشركة تخصيص الاستثمارات المتأثرة بذلك لعملاء معينين بطريقة عادلة ومنصفة تراها الشركة مناسبة (والتي قد تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، التخصيص التناسبي).

8. الإعسار

8.1. قد يؤدي إعسار الشركة أو تقصيرها أو إعسار أو تقصير وسيط التنفيذ التابع لطرف ثالث إلى تصفية المراكز أو إغلاقها دون موافقة العميل. في حالة تصفية أو تقصير وسيط التنفيذ التابع لطرف ثالث، قد يتم تحويل أوامر العملاء في الأدوات المالية إلى وسيط آخر.

8.2. فيما يتعلق بالتداول في الأوراق المالية وصناديق الاستثمار المتداولة في البورصة، وبشكل أكثر تحديدًا في أسهم الكيانات المدرجة، يتحمل العميل مخاطر إعسار الكيان المدرج المعين، مما قد يؤدي إلى انخفاض كبير في قيمة استثمار العميل. قد يخسر العميل كامل رأس المال المستثمر.

9. المخاطر الفنية

9.1. يتحمل العميل وليس الشركة مسؤولية مخاطر الخسائر المالية الناجمة عن الفشل أو العطل أو الانقطاع أو انقطاع الاتصال أو الأعمال الضارة التي تتعرض لها أنظمة المعلومات أو الاتصالات أو الكهرباء أو الأنظمة الإلكترونية أو غيرها من الأنظمة، والتي لا تكون ناتجة عن إهمال جسيم أو تقصير متعمد من جانب الشركة.

9.2. إذا أجرى العميل معاملات على نظام إلكتروني، فسيكون معرضًا للمخاطر المرتبطة بالنظام، بما في ذلك فشل الأجهزة أو البرامج أو الخوادم أو خطوط الاتصالات أو الإنترنت. قد يؤدي أي فشل من هذا القبيل إلى عدم تنفيذ أمره وفقًا لتعليماته أو عدم تنفيذه على الإطلاق. لا تتحمل الشركة أي مسؤولية في حالة حدوث مثل هذا الفشل، ما لم يكن ذلك نتيجة لإهمال جسيم أو تقصير متعمد من جانب الشركة. تبذل الشركة قصارى جهدها لتزويد العميل بتجربة آمنة وسلسة عبر الإنترنت. ومع ذلك، يقر العميل بالمخاطر التي قد تنجم عن قيام أطراف ثالثة (قراصنة) بشن هجوم منسق على أنظمة الشركة، مما قد يؤدي إلى تعطيل الخدمات ونتج عنه خسائر للعميل. لا تتحمل الشركة أي مسؤولية ناتجة عن مثل هذه الهجمات، طالما أن الشركة قد اتخذت جميع التدابير المعقولة وبذلت قصارى جهدها لصد مثل هذه الأعمال الخبيثة.

9.3. يقر العميل بأن المعلومات غير المشفرة التي يتم إرسالها عبر البريد الإلكتروني غير محمية من أي وصول غير مصرح به.

9.4. في أوقات التدفق المفرط للصفقات، قد يواجه العميل بعض الصعوبات في الاتصال عبر الهاتف أو منصة (منصات)/نظام (أنظمة) الشركة، خاصة في الأسواق السريعة (على سبيل المثال، عند إصدار مؤشرات اقتصادية كلية رئيسية).

9.5. يقر العميل بأن الإنترنت قد يتعرض لأحداث قد تؤثر على وصوله إلى موقع الشركة و/أو منصة (منصات)/نظام (أنظمة) التداول الخاصة بالشركة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الانقطاعات أو انقطاع الإرسال، وفشل البرامج والأجهزة، وانقطاع الاتصال بالإنترنت، وفشل شبكة الكهرباء العامة أو هجمات القراصنة. الشركة ليست مسؤولة عن أي أضرار أو خسائر ناتجة عن مثل هذه الأحداث التي تقع خارج نطاق سيطرتها أو عن أي خسائر أو تكاليف أو مسؤوليات أو نفقات أخرى (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، خسارة الأرباح) التي قد تنجم عن عدم قدرة العميل على الوصول إلى موقع الشركة و/أو نظام التداول، أو التأخير أو الفشل في إرسال الأوامر أو المعاملات، والتي لا تعزى إلى إهمال جسيم أو تقصير متعمد من جانب الشركة.

9.6. فيما يتعلق باستخدام أجهزة الكمبيوتر وشبكات البيانات والاتصالات الصوتية، يتحمل العميل المخاطر التالية من بين مخاطر أخرى لا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن أي خسارة ناتجة عنها:

1. انقطاع التيار الكهربائي عن المعدات من جانب العميل أو المزود أو مشغل الاتصالات (بما في ذلك الاتصالات الصوتية) الذي يخدم العميل؛
2. الضرر المادي (أو التلف) لقنوات الاتصال المستخدمة لربط العميل والمزود (مشغل الاتصالات) والمزود وخادم التداول أو المعلومات الخاص بالعميل؛
3. انقطاع (جودة منخفضة بشكل غير مقبول) الاتصال عبر القنوات المستخدمة من قبل العميل أو الشركة أو القنوات المستخدمة من قبل المزود أو مشغل الاتصالات (بما في ذلك الاتصالات الصوتية) التي يستخدمها العميل أو الشركة؛
4. إعدادات خاطئة أو غير متوافقة مع متطلبات محطة العميل؛
5. تحديث غير مناسب لمحطة العميل؛
6. استخدام قنوات الاتصال والأجهزة والبرامج، مما يؤدي إلى خطر عدم استلام العميل لرسالة (بما في ذلك الرسائل النصية) من الشركة؛
7. تعطل أو عدم قابلية تشغيل المنصة، بما في ذلك محطة العميل.

9.7. قد يتكبد العميل خسائر مالية ناجمة عن تحقق المخاطر المذكورة أعلاه، ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية أو التزام في حالة تحقق مثل هذا الخطر، ويكون العميل مسؤولاً عن جميع الخسائر ذات الصلة التي قد يتكبدها، إلى الحد الذي لا يكون ذلك بسبب إهمال جسيم أو تقصير متعمد من جانب الشركة.

10. منصة التداول

10.1. تخضع الشركة لرقابة ADGM FSRA. لا تخضع منصة التداول التي تستخدمها الشركة لرقابة FSRA أو أي هيئة رقابة على الخدمات المالية.

10.2. يتم تحذير العميل من أنه عند التداول على منصة إلكترونية، فإنه يتحمل مخاطر الخسارة المالية التي قد تنجم عن عدة أمور، من بينها:

1. تعطل أجهزة العميل أو برامجه أو سوء جودة الاتصال؛
2. فشل أو خلل أو سوء استخدام الأجهزة أو البرامج الخاصة بالشركة أو العميل؛
3. العمل غير السليم لمعدات العميل؛
4. الإعداد الخاطئ لجهاز العميل؛
5. تأخر تحديثات جهاز العميل.

10.3. يقر العميل بأنه لا يُسمح بوجود سوى تعليمات واحدة في قائمة الانتظار في وقت واحد. بمجرد إرسال العميل لتعليمات، يتم تجاهل أي تعليمات أخرى يرسلها العميل وتظهر رسالة "الأوامر مغلقة" حتى يتم تنفيذ التعليمات الأولى.

10.4. من المفهوم أن الاتصال بين محطة العميل وخادم الشركة قد ينقطع في وقت ما وقد لا تصل بعض عروض الأسعار إلى محطة العميل.

10.5. يقر العميل بأنه عند إغلاق نافذة وضع/حذف الأوامر أو نافذة فتح/إغلاق المراكز، لن يتم إلغاء التعليمات التي تم إرسالها إلى الخادم.

10.6. قد يتم تنفيذ الأوامر واحدة تلو الأخرى أثناء وجودها في قائمة الانتظار. قد لا يتم تنفيذ أوامر متعددة من نفس حساب العميل في نفس الوقت.

10.7. يقر العميل بأنه عند إغلاق العميل للأمر، لن يتم إلغاؤه.

10.8. في حالة عدم تلقي العميل نتيجة تنفيذ الأمر المرسَل مسبقًا ولكنه قرر تكرار الأمر، يتحمل العميل مخاطر إجراء معاملتين بدلاً من معاملة واحدة.

10.9. يقر العميل بأنه إذا تم تنفيذ الأمر المعلق بالفعل ولكن العميل أرسل تعليمات لتعديل مستواه، فإن التعليمات الوحيدة التي سيتم تنفيذها هي تعليمات تعديل مستويات وقف الخسارة و/أو جني الأرباح على المركز المفتوح عند تشغيل الأمر المعلق.

11. التواصل بين العميل والشركة

11.1. يتحمل العميل مخاطر أي خسائر مالية ناتجة عن تأخر استلام العميل لأي إشعار من الشركة أو عدم استلامه على الإطلاق.

11.2. يقر العميل بأن المعلومات غير المشفرة التي يتم إرسالها عبر البريد الإلكتروني غير محمية من أي وصول غير مصرح به.

11.3. لا تتحمل الشركة أي مسؤولية إذا تمكنت أطراف ثالثة غير مصرح لها من الوصول إلى المعلومات، بما في ذلك العناوين الإلكترونية والاتصالات الإلكترونية والبيانات الشخصية وبيانات الوصول عندما يتم نقل ما سبق بين الشركة والعميل أو عند استخدام الإنترنت أو غيرها من وسائل الاتصال الشبكية أو الهاتف أو أي وسيلة إلكترونية أخرى.

11.4. يتحمل العميل المسؤولية الكاملة عن المخاطر المتعلقة برسائل البريد الإلكتروني الداخلية غير المسلّمة لنظام التداول عبر الإنترنت للشركة والتي ترسلها الشركة إلى العميل، حيث يتم حذفها تلقائيًا في غضون 3 (ثلاثة) أيام تقويمية.

12. أحداث القوة القاهرة

12.1. في حالة وقوع حدث قوة قاهرة، قد لا تكون الشركة في وضع يسمح لها بتنفيذ أوامر العميل أو الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية المبرمة مع العميل والواردة في الشروط والأحكام. ونتيجة لذلك، قد يتكبد العميل خسارة مالية.

12.2. لن تكون الشركة مسؤولة أو تتحمل أي مسؤولية عن أي نوع من الخسائر أو الأضرار الناجمة عن أي فشل أو انقطاع أو تأخير في أداء التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية عندما يكون هذا الفشل أو الانقطاع أو التأخير ناتجًا عن حدث قوة قاهرة.

13. ظروف السوق غير العادية

13.1. يقر العميل بأنه في ظل ظروف السوق غير العادية، قد يتم تمديد الفترة التي يتم خلالها تنفيذ الأوامر أو قد يكون من المستحيل تنفيذ الأوامر بالأسعار المعلنة أو قد لا يتم تنفيذها على الإطلاق.

13.2. تشمل الظروف غير العادية في السوق، على سبيل المثال لا الحصر، أوقات التقلبات السريعة في الأسعار، أو الارتفاعات أو الانخفاضات في جلسة تداول واحدة إلى درجة أنه، بموجب قواعد البورصة ذات الصلة، يتم تعليق التداول أو تقييده، أو يكون هناك نقص في السيولة، أو قد يحدث ذلك عند افتتاح جلسات التداول.

14. العملة الأجنبية

14.1. عندما يتم تداول أداة مالية بعملة أخرى غير عملة بلد إقامة العميل، فإن أي تغيرات في أسعار الصرف قد يكون لها تأثير سلبي على قيمتها وسعرها وأدائها وقد تؤدي إلى خسائر للعميل.

15. تضارب المصالح

15.1. عندما تتعامل الشركة مع العميل، قد يكون للشركة أو أحد شركائها أو شخص ذي صلة أو أي شخص آخر مرتبط بالشركة مصلحة أو علاقة أو ترتيب جوهري فيما يتعلق بالمعاملة/الأمر المعني أو يتعارض مع مصلحة العميل.

15.2. فيما يلي أهم الظروف التي تشكل أو قد تؤدي إلى تضارب في المصالح ينطوي على خطر جوهري بإلحاق الضرر بمصالح عميل واحد أو أكثر، نتيجة لتقديم خدمات الاستثمار:

15.3. قد يمنح نظام المكافآت الخاص بالشركة مكافآت لموظفيها بناءً على حجم التداول وما إلى ذلك؛

15.4. قد تتلقى الشركة أو تدفع حوافز إلى أو من أطراف ثالثة بسبب إحالة عملاء جدد أو تداول العملاء.

15.5. لمزيد من المعلومات حول تضارب المصالح والإجراءات والضوابط التي تتبعها الشركة لإدارة تضارب المصالح المحدد، يرجى الرجوع إلى ملخص سياسة تضارب المصالح الخاصة بالشركة والموجود على موقع الشركة الإلكتروني في سياسة تضارب المصالح.

16. الملاءمة

16.1. تطلب الشركة من العميل اجتياز اختبار الملاءمة أثناء عملية التقديم وتحذر العميل إذا كان التداول في الأدوات المالية غير مناسب له، بناءً على المعلومات المقدمة. أي قرار بفتح حساب تداول أو عدم فتحه، و/أو ما إذا كنت تفهم المخاطر أم لا، يقع على عاتقك.

16.2. على عكس العقود مقابل الفروقات، تعتبر الأوراق المالية، وبشكل أكثر تحديدًا أسهم الكيانات المدرجة في البورصة وصناديق الاستثمار المتداولة في البورصة (UCITS ETFs)، أدوات مالية "غير معقدة". وهي غير مناسبة للمستثمرين على المدى القصير. ومع ذلك، كما هو الحال مع أي استثمار في الأدوات المالية، يحتاج العميل إلى فهم المخاطر التي ينطوي عليها ذلك، وهي خسارة استثماره بالكامل.

17. النصائح والتوصيات

17.1. عند تقديم أوامر إلى الشركة، لن تقدم الشركة للعميل مشورة بشأن مزايا معاملة معينة أو تقدم له أي شكل من أشكال المشورة الاستثمارية، ويقر العميل بأن الخدمات لا تشمل تقديم مشورة استثمارية بشأن أي من الأدوات المالية التي توفرها الشركة. سيقوم العميل وحده بإجراء المعاملات واتخاذ القرارات ذات الصلة بناءً على تقديره الخاص. عند مطالبة الشركة بالدخول في أي معاملة، يقر العميل بأنه مسؤول وحده عن إجراء تقييمه المستقل والتحقيق في مخاطر المعاملة. ويقر بأن لديه المعرفة الكافية، والخبرة في السوق، والمشورة المهنية والخبرة اللازمة لإجراء تقييمه الخاص لمزايا ومخاطر أي معاملة. لا تقدم الشركة أي ضمانات بشأن ملاءمة المنتجات المتداولة بموجب هذه الاتفاقية ولا تتحمل أي واجب ائتماني في علاقاتها مع العميل.

17.2. لن تكون الشركة ملزمة بتزويد العميل بأي مشورة قانونية أو ضريبية أو غيرها فيما يتعلق بأي معاملة. يجب على العميل طلب مشورة خبير مستقل إذا كان لديه أي شك في ما إذا كان سيتحمل أي التزامات ضريبية. يتم تحذير العميل بموجب هذا من أن قوانين الضرائب عرضة للتغيير من وقت لآخر.

17.3. يجوز للشركة، من وقت لآخر، ووفقًا لتقديرها، أن تزود العميل (أو في النشرات الإخبارية التي قد تنشرها على موقعها الإلكتروني أو تزود بها المشتركين عبر موقعها الإلكتروني أو منصة التداول أو غير ذلك) بمعلومات أو توصيات أو أخبار أو تعليقات على السوق أو معلومات أخرى، ولكن ليس كخدمة.
وفي حالة قيامها بذلك:

1. لن تكون الشركة مسؤولة عن هذه المعلومات؛
2. لا تقدم الشركة أي تعهد أو ضمان أو كفالة بشأن دقة أو صحة أو اكتمال هذه المعلومات أو بشأن العواقب الضريبية أو القانونية لأي معاملة ذات صلة؛
3. يتم توفير هذه المعلومات فقط لتمكين العميل من اتخاذ قراراته الاستثمارية الخاصة ولا تعتبر نصيحة استثمارية أو عروض ترويجية مالية غير مطلوبة للعميل؛
4. إذا كان المستند يحتوي على قيود على الشخص أو فئة الأشخاص الذين يستهدفهم المستند أو الذين يتم توزيعه عليهم، يوافق العميل على أنه لن يقوم بنقله إلى أي شخص أو فئة من الأشخاص؛
5. يقبل العميل أنه قبل الإرسال، قد تكون الشركة قد اتخذت إجراءات بناءً على هذه المعلومات للاستفادة منها. لا تقدم الشركة أي تعهدات بشأن وقت استلام العميل لهذه المعلومات ولا يمكنها ضمان أن يستلمها في نفس الوقت الذي يستلمها فيه العملاء الآخرون.

17.4. من المفهوم أن تعليقات السوق والأخبار والمعلومات الأخرى التي توفرها الشركة أو تتيحها قابلة للتغيير ويمكن سحبها في أي وقت دون إشعار مسبق.

18. لا توجد ضمانات للربح

18.1. لا تقدم الشركة أي ضمانات بشأن تحقيق أرباح أو تجنب الخسائر عند التداول في الأدوات المالية. لا يمكن للشركة ضمان الأداء المستقبلي لحساب التداول الخاص بالعميل، أو الوعد بأي مستوى محدد من الأداء، أو الوعد بأن قرارات أو استراتيجيات الاستثمار الخاصة بالعميل ستكون ناجحة/مربحة. لم يتلق العميل أي ضمانات من هذا القبيل من الشركة أو من أي من ممثليها. يدرك العميل المخاطر الكامنة في التداول في الأدوات المالية ولديه القدرة المالية على تحمل هذه المخاطر وتحمل أي خسائر متكبدة. يقر العميل ويقبل أنه قد تكون هناك مخاطر إضافية أخرى بخلاف تلك المذكورة أعلاه.

18.2. بلغت نسبة العملاء الأفراد النشطين الذين يتداولون مع الشركة والذين حققوا أرباحًا 20.08٪ في الربع الأول من عام 2025، و26.09٪ في الربع الثاني من عام 2025، و38.68٪ في الربع الثالث من عام 2025، و22.14٪ في الربع الرابع من عام 2025.